الاحتمال في الأسماء المجردة في شرح الشافية لمصنفها ابن الحاجب (٦٤٦هـ)

م. م رقية يوسف داخل

جامعة القادسية/ كلية الآداب

الإيميل:ruqaya.yousef@qu.edu.iq

تاريخ استلام البحث : ١٦/ ١/ ٢٠٢٤

تاريخ قبول البحث : ٢٣ / ١/ ٢٠٢٤

الخلاصة :

إنّ الاحتمال كمفهوم لم يكن متداولًا عند الصرفيين إلا أنه من الملفت استعماله دون وسمه بمصلح الاحتمال، أي أنهم قاموا بتداوله إجرائيًا دون الاتفاق على تحديد عنوان المصطلح، ومن المعلوم أن الاحتمال هو بمثابة اختيار أو انتقاء لمقصد معين من بين المقاصد، والاحتمال قد لا يعدُ أن يكون مجرد افتراض، وكل فرضية تحتمل الصدق، والكذب، أو الإثبات، والنفي.

وإنّ الدراسة الاحتمالية التي اختص بها هذا البحث هي الاحتمال في الأسماء المجردة؛ لوجود أسماء يحتمل فيها التعدد عند إتباع أسلوبي النسب والتصغير.

الكلمات المفتاحية : الاحتمال، الأسماء المجردة، شرح الشافية لمصنفها.

The probability In abstract nouns

In al-Shafia's explanation of her workbook Ibn Al hajib

Asst. Lect. Ruqayah Yousif Dakhil
Al-Qadisiyah University/ College of Arts
Email ruqaya.yousef@qu.edu.iq

Date received: 16/1/2024
Acceptance date: 23/1/2024

Abstract:

Possibility as a concept was not widely used among the Morphists, but it is interesting to use it without labeling it with the meaning of possibility, that is, they used it procedurally without agreeing to define the title of the term. It is known that possibility is tantamount to choosing or selecting a specific purpose from among the purposes, and possibility may not be considered It is just an assumption, and every hypothesis carries truth, falsity, proof, or denial.

The study of probability that this research specializes in is probability in abstract nouns. Due to the presence of names in which plurality is possible when following the methods of descent and diminution.

Keywords: probability, abstract nouns, al-Shafia's explanation of her workbook**.**

المقدمة:

يعد شرح الشافية من أشهر المدونات الصوتية والصرفية، ويعد ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) أشهر علماء عصره، إذ له مؤلفات عدّة في علوم اللغة، ولأهمية الشافية كثرت شروحها وأول من شرحها هو صاحب الشافية نفسه ولعله أقرب الشروح، لعلمه بدقائق كتابه.

ولم أجد مفهوم الاحتمال بهذا القيد في شرح الشافية، ويعد الاحتمال بابًا من أبواب التعدد والتنوع، ويكون على نوعين الأول: لا يترتب عليه خلاف بين العلماء، أما الثاني: فيترتب عليه الخلاف حين يكون المحتمل مفترضًا ويتميز بالمقبولية.

التمهيد:

اتفق الصرفيون على أن الأسماء المتمكنة مكونه من قسمين هما (المجردة والمزيدة) والمجرد تكون جميع أحرفه أصلية لا يحذف منه حرف في تصاريفه [١]، ولذا فإن الاسم لا يكون إلا من ثلاثة حروف أما ما جاء على حرفين فيكون له أصل مفترض هو منِ ثلاثة أحرف سقط أحد حروفه إذ يمكن معرفة ما سقط عند رجوعه في التصغير، أو النسب، أو الجمع وهذه الأحرف حرف يبدأ به وحرف في حشو الكلمة وحرف ينتهي به [٢].

ويقرر سيبويه عدد حروف الاسم المجرد المتمكن، إذ قال: "ليس في الدنيا اسم أقل عددا من اسم على ثلاثة أحرف ولكنهم قد يحذفون مما كان على ثلاثة حرفا وهو في الأصل له، ويردونه في التحقير، والجمع" [٣]، وذا الأصل مكون ثلاثة أحرف أكثر كلام العربية عليه سواء كان في الفعل أو اسم وهذا واضح في قول سيبويه: "وأما ما جاء على ثلاثة أحرف فهو أكثر الكلام في كل شيء من الأفعال والأسماء وغيرهما، مزيدا فيه وغير مزيد؛ وذلك لأنه كأنه هو الأول، فمن ثم تمكن في الكلام، ثم ما كان على أربعة أحرف بعده، ثم بنات الخمسة؛ وهي أقل لا تكون في الفعل البته" [٤]، ولا تزيد هذه الأصول على خمسة وهذا الرأي ثبته البصريون أما الكوفيون

فعدوا كل ما زيد على ثلاثة أحرف فهو من باب الأسماء المزيدة [٥]، ومعنى ذلك أن الثنائية كانت وفيرة وكثيرة في وقت ما من عهود اللغة إذا لم تكن هي الأصل، ثم تحول عدد كبير منها إلى الثلاثي بالإضافة أو التضعيف، وليس هذا خاصا بلغتنا العربية، وإنما هو قدر مشترك بين الساميات [٦] .

ويرى جورجي زيدان أن كل الألفاظ بأفعالها تردُ إلى جذور ثلاثية، أو ثنائية، ولكن الأصل فيها أن تكون ثنائية، وإذا ما ردت للجذر الثلاثي، فإنها تُحمل؛ لأجل توسيع المعاني، إذ قال: "أن الجذور الثلاثية ترتد أصلاً إلى جذور ثنائية، هي حوامل المعاني وليست الثلاثية سوى وسيلة لتنوع المادة اللغوية" [٧].

أما **الاحتمال:** فهو مصدر للفعل المزيد اِحْتَمَلَ، وهو مأخوذ من "الفعل حَمَلَ يَحْمِلُ حَمْلاً وحُمْلاناً" [٨]، وجاء بمعنى التأويل: "واحتمل الأمر وجوهاً من التأويل: كان صالحاً لها"[٩].

أما في اصطلاح أهل اللغة فيعني وعرّفه عبد القاهر الجرجانيّ: "واعلم أنه إذا كان بينًا في الشيء أنه لا يحتمل إلا الوجه الذي هو عليه حتى لا يُشكل، وحتى لا يحتاج في العلم بأن ذلك حقه وأنه الصواب إلى فكر وروية فلا مزيةَ، وإنما تكون المزيةَ ويجب الفضل إذا كان احتمل في ظاهر الحال غير الوجه الذي جاء عليه وجهًا آخر" [١٠]، وعرّف السيّد علي بن محمد الجرجاني الاحتمال بأنّه"ما لا يكون تصوّر طرفيه كافيًا، بل يتردد في الذهن في النسبة بينهما ويراد به الإمكان الذهني"[١١].

المطلب الأول: الاحتمال في تعدد النسب إلى ابن:

تكلم عن النسب في المدونة الصرفية، ويعني به كما عرفه ابن الحاجب: "فإذا قلت: دمشقي ألحقت آخر دمشق الياء المشددة؛ لتدل على أمر منسوب إلى مدلول الاسم قبل الإلحاق" [١٢]، وكان قوله هذا شرحًا لما جاء في شافيته، إذ قال: "الملحق آخره ياء مشددة لتدل على نسبته إلى المجرد عنها" [١٣]، ولم يختلف المحدثين عن

القدماء في مفهوم النسب "إلحاق ياء مشددة في آخر الاسم للدلالة على انتساب المجرد من الياء إلى ذلك الاسم"[١٤]، وما يحصل للمنسوب من خلال النصوص السابقة تغيرات، هي: [١٥]

١- تغيير في لفظ الكلمة: إذ يكسر الحرف الذي قبل ياء النسب، وتنتقل حركة الإعراب إليها.

٢- تغيير في معنى الكلمة: وهو انتقالها اسماً للمنسوب .

٣- تغيير في حكم الكلمة: إذ يرفع الذي بعده على الفاعلية.

وبعد ما عرفنا ماذا يعني النسب ننتقل إلى الاحتمالات التي احتملت في النسب إلى (ابن) إذ هناك أكثر من احتمال، وهي:

الأول: احتمال بمراعاة الأصل وذلك برد المحذوف والعودة إلى الأصل الغائب (بنو) إذ حذفت لامها (الواو) وعند النسب تُحذف همزة الوصل فصارت (بنويّ)، وذلك لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض وهمزة الوصل عوض عن المحذوف اللام الذي وسطه متحرك، إذ قال ابن الحاجب: "وجب رد المحذوف، كأبوي وأخوي وستهيٍّ في ستٍ... وإنما ردُّوا (في) الأول؛ لأنهم لو لم يردوا لأخلوا بحذف لامه، وبحذف حركة وسطه، مع أن المحذوف لام، هو محل قابل للتغيرات، ولذلك قيل في شرطه: والمحذوف اللام؛ لأنها إذا كانت لاماً سهل ردها؛ لأن الآخر يقبل التغيير، ألا ترى أنهم لو، قالوا: أَبيٌّ، وأَخيٌّ لكانوا قد حذفوا اللام وحركة العين؛ لأن الحركة الآن إنما هي لأجل ياء النسب" [١٦]، وكان هذا الكلام شرحًا لقوله في كتاب الشافية" "ما كان من الأسماء على حرفين إن كان متحرك الأوسط أصلاً والمحذوف اللام ولم يعوض همزة وصلٍ" [١٧]، ومن مميزات العربية الاشتقاق فهي لغة اشتقاقية، وثلاثية الأصل تتحقق فيه الاشتقاق أكثر من الثنائي؛ ولذا رد المحذوف (اللام) من ظاهر الكلمة إليها عندما أُريد النسب، ونلحظ الأسلوب الذي حاجج فيه ابن الحاجب هو الشرط فيلزم حصوله حصول الجزاء وهذا واضح، إذ من الأداة (لو)، فـ (ابن) محذوف اللام فردوا إلى الأصل، ثم أضيفت

ياء النسب وحذف حركة العين وجعلها على ياء النسب، وبما أن المحذوف هو آخر الاسم إذ هو عرضة للتغيير سواء أكان التغيير في الصامت أم في المصوت.

وسيبويه جعل لك الخيار في حذفه أو بقائه إذ قال: "فإن شئت حذفت الزوائد التي في الاسم ورددته إلى أصله فقلت: سموي وبنوي وستهي" [١٨]، وإذا زيدت الهمزة التي للوصل لم يكن الرد واجب بل جائز إذ قال ابن الحاجب: "فإذا عوضوا همزة الوصل لم يوجبوا الرد؛ لأنهم عوضوا حرفاً (قام) مقام المحذوف" [١٩].

ولم يختلف المبرد عن سيبويه، إذ يرى عند النسب إلى (ابن) تحذف همزة الوصل ويرد المحذوف إلى موضعه (اللام)، ثم تضاف ياء التي تدل على النسب[٢٠].

الثاني: احتمال بلحاظ مراعاة اللفظ عن طريق إضافة ياء النسب بدون رد المحذوف(ابنِيّ) وهذا ما يلحظ من قول ابن الحاجب: "وتقول: ابنيٌّ وبنويٌّ، فإذا نسبت إلى ابن، وأصله بنو... أن تُبَقِّيَ همزة الوصل فيجب أن تقول: ابني، ولا نقول: ابنوي؛ لأنها كالعوض من المحذوف[٢١]، اشترط النسب إلى ابن عدم حذف شيء من لفظه واستعمل أداة الشرط إذا التي اقترن جوابها بالفاء واردفه بالفعل تقول إذ يسمى الاشتراط القولي ونسب القول للمخاطب.

ولم يكن ابن الحاجب أول من تكلم عن المسألة، إذ كان مسبوقًا وهذا ما نجده في أول مدون وصل إلينا "فإن شئت تركته في الإضافة على حالة قبل أن تضيف... وذلك ابن واسم واست... قلت اسمي واستي وابني"[٢٢]، فهمزة الوصل هي عوض عن المحذوف فلا يجوز الجمع بين العوض والمعوض "فهذه الأسماء جعلت زيادة الألف في أولها عوضاً من المحذوف فإذا أقررتها لم ترد شيئاً؛ لأن الذاهب عوضه باقٍ وإذا حذفت الزائد رددت ما كان ذاهباً" [٢٣]، إن كل اسم ثلاثي حذفت لامه وكانت في أوله همزة وصل تتعاقب مع اللام المحذوفة فتعدّ كالعوض عنها، فإن رددت اللام حذفت الهمزة، وإن أثبت الهمزة حذفت اللام، نحو ابني

وبنوي[٢٤]، والحقيقة أنه ليست كالعوض، بل همزة الوصل الزائدة عوض محضّ عن المحذوف الذي هو لام الاسم أي أنه لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض، وطريقة العرب إذا حذفت شيء من آخر الاسم جعلت المعوض في أول الاسم والغرض من التعويض تكميل الكلمة ورد هذا القول بأن الغرض العدول عن الأصل إلى أخف منه والخفة نتتج عن مخالفة موضع الموضع. [٢٥]

اختلف المحدثون في النسب إلى ابن عن القدماء إذ قيل من الواجب ردّ اللام المحذوفة عند النسب إلى ابن فيقال: بنوي وحجة في ذلك هذه اللام ترد في التثنية والجمع لذا وجب ردها في النسب أيضا [٢٦]، والدكتور عبد القادر عبد الجليل لم يذكر الاحتمال الثاني في النسب إلى ابن : بنوي واكتفى بذكر الاحتمال الأول[٢٧].

المطلب الثاني: الاحتمال في تعدد النسب إلى شِيَة

وردت عدّة احتمالات في النسب إلى ما حذفت فاؤه، وكانت فاؤه ولامه معتلين وهي:

الأول: احتمال برد المحذوف أي إرجاعه إلى الأصل المفترض وإضافة ياء النسب فصارت وِشَوِيّ_ بفتح الشين_ قال ابن الحاجب: "وإذا كان المحذوف فاءً، وهو معتل اللام كَـ (شِيةٍ) فالمختار وِشَوِيٌّ؛ لأنهم لو قالوا: شَيِيٌّ لكان مستثقلا، ولو قالوا: شويٌّ لم يكن فيه تنبيه على حذف الواو، ولو قالوا: وشْيِيٌّ كقول الأخفش لكانوا قد أثبتوا الواو مع قيام الموجب لحذفها في شِيَةٍ، فوجب أن تُرد الفاء، فلَّا ردُّوا الفاء حركوا العين"[٢٨]، ويلحظ أن ابن الحاجب عرض المسألة بأسلوب الاشتراط القولي وأداته المتصدره (إذا)، ثم أردفها بفعل القول، وإن المسوغ من رد المحذوف كون اللغة العربية ثلاثية الأصول لا ثنائية، ونجد العين شية متحركة عند الإضافة لم تسكن العين وكذلك لم يحصل تسكين للام فصارت وِشَوِيّ على مثال الاسم شَجَوِي فعندما حذفت الفاء انتقلت حركتها إلى العين، إذ جرت على مجرى الاسماء في كلام العرب[٢٩].

الثاني: الاحتمال بإرجاع المحذوف (وشي) وإضافة ياء النسب فصارت (وِشْيِيٌّ) بسكون الشين ونسب إلى الأخفش جاء في شرح الشافية: "كأنه وافقهم في رد الفاء، ورأى أنَّ وِشْيِيٌّ (كقِنْيِيٍّ)، فبقاه على حاله، ولم يعتد بكون الفاء واواً، كما لم يعتد بذلك في نحو: وَحْيِيٍّ" [٣٠].

ويعلل ابن السراج ردَّ الفاء وبقاء السكون "القياس: اسكان العين فتقول: وِشْيي فأما الرد فلا بد منه؛ لأنه لا يبقى الاسم على حرفين أحدهما حرف لين" [٣١]، فكأنه القياس هو المسوغ ونعني بالقياس وهو تعميم حكم بعض الباب على الباب كله ليكون الباب على طريقة واحدة [٣٢] .

أما الرضي نسب رأيا للفراء، إذ قال: "والفراء يجعل الفاء المحذوفة في هذا الباب من الصحيح اللام كان أو من المعتلة، بعد اللام، حتى يصير في موضع التغيير: أي الآخر، فيصح ردها، فيقول: عِدَوِي وزنوي وِشِيَوِي، في عدة وزنة وشية، وحمله على ذلك ما روى عن ناس من العرب (عِدَوِي) في عدة فقاس عليه غيره وإن كان المحذوف عيناً [٣٣].

أما المحدثون فنجد آراءهم جوار الاحتمالين في النسب إلى شية ولم يرجح أي احتمال إذ قال الحملاوي: "وترد لمعتلها كشية، تقول فيه: وشوي بكسر الواو وفتح العين، أو وِشيٍّ بكسرتين بينهما شين ساكنة" [٣٤].

وممن وافق ابن الحاجب فيما ذهب إليه في ترجيح الاحتمال الأول الدكتور عبد الصبور شاهين، إذ قال: "وإذا نسب إلى محذوف الفاء أو العين ردتا وجوباً في مسألة هي أن تكون اللام معتلة مثل يرى (علما) وشِيَة، فيقال: يَرَئيّ ووشويّ؛ لأنها لمّا ردت إلى الأصل صارت: الوَشِي، ثم الوِشِوي" [٣٥].

وذهب والدكتور عبد القادر عبد الجليل إلى احتمال خالف فيه المتقدمين من الصرفيين ومنهم ابن الحاجب إذ رأى (وَشَوِيٌّ) بفتح صائت (الواو الأول) [٣٦].

المطلب الثالث لاحتمال في تعدد أصل (سُرية) ووزنها

نجد اختلاف العلماء في أصل سرية فقد أوصلوها إلى ثلاثة احتمالات ومنهم من أوصلها إلى أربعة احتمالات وهي:

الأول: احتمال أنها مشتقة من السِّرِّ على زنة فعلية وقال ابن الحاجب: "فقيل من السِّرِّ؛ لأنها موافقة لمعنى السر من حيث الغالب فيه الإسرار فحكم بزيادة الياءين، فقيل: فُعْلِيَّةٌ" [٣٧]، وإن الاشتقاق واضح فهو من السِّرِّ، أو من السُّرور ووزنه الصرفي فُعلِيَّةٌ [٣٨].

الثاني: أن تكون مشتقة من السراة ووزنها فعيلة، إذ قال ابن الحاجب: "وقال قوم: مشتق من السَّرَاة، وهو الخيار؛ لأن المعنى فيها استلزام ما اختاره لنفسه، فوزنها على ذلك فُعَّيلة" [٣٩]، رجح هذا الاحتمال وعلل سبب الترجيح ونسبه إلى المعنى فأصلها (سريوة)؛ لأن السراة من الواو ... فلما اجتمعت الياء والواو وسبقت الياء بالسكون قُلبت الواو ياء، وأُدغمت الياء في الياء فصارت (سريّة)" [٤٠].

الثالث: احتمال أنها مشتقة من السرور ووزنها فُعِيلَة؛ لأنها يُسَرُّ بها وهذا مذهب الأخفش[٤١].

ولم نَقلْ: إنَّها "فُعِيلةٌ" لضربينِ: لأَنَّ مثالَ "فَعْلِيَّةٌ" كثيّر نحو: قُمْرِيةٍ وفُعِيلةٌ قليلٌ نحو: مُرِيقَةٍ، والضربُ الآخرُ: الاشتقاقُ ومَا يدلُّ عليهِ المعنى" [٤٢] وأما الثاني عدّ من المعدوم، إذ قال: "والأول أشبه لقوة المعنى واللفظ، أمَّا المعنى فما تقدم، وأما اللفظ فلكثرة فُعلِيَّة وعدم فُعَّيلة" [٤٣].

ونرى ركن الدين من شراح شافية ابن الحاجب يفصل القول في الاحتمالات، إذ قال ركن الدين: "واختلفوا في اشتقاق سُرِّيَّة؛ فقال بعضهم: إنها من السرِّ الذي هو الجماع أو الذي يكتم؛ لأنها توافق معنى الجماع ومعنى الذي يكتم، لأن الغالب في السرية الإسرار عن حرية وهي فُعْلِيَّةٌ منسوبة إلى السر بمعنى الجماع والإخفاء، وإنما ضمت سينها؛ لأن الأبنية قد تغير في النسب خاصة كما قالوا في النسبة إلى الدهر: دُهْرِيّ، وإلى الأرض

السهلة سُهَلِيّ. والجمع السراري فالياءان زائدتان. وقال بعضهم: وزنها فُعْوُلَةٌ –سُرُّورة من السرِّ أيضا– أبدلوا من الراء الأخيرة ياء للتضعيف ثم أدغموا" (٤٤).

والاحتمال المرجح والأقرب عند ابن السراج، وابن جني، وابن الحاجب هو الاحتمال الأول وذلك لاشتقاقها من السر"لأن الإنسان كثيرا ما يستر أمرها عن حُرَّته"(٤٥)، وإن الثاني ليس بمعدوم ولكنه قليل نادر.

أما الدكتور غاري العتيبي عند تحقيقه لشرح الشافية ابن الحاجب عدّ وزن سرية واشتقاقها أربعة احتمالات هي: (٤٦)

الأول: أنها فُعلِيَّة: من السرِّ، سواء كان المراد به الجماع أم الخفية، وضم الأول شاذ كما في دُهرِيٍّ ونحوه، وهو قول الجمهور.

الثاني: أنها فُعلُولة: من السرَّ، وأصلها سرورة، فأبدلت الراء الأخيرة ياءً؛ لكثرة التضعيف، ثم اجتمعت الواو والياء، وسبقت الأولى ساكنة، فأدغموا، فصارت سُرِّيَّة على زنة فُعلِيلَة.

الثالث: أنها فُعِّيلَة: من السراة، أو السريَّ.

الرابع: أنها فُعُّولة: من السرور، فحصل فيها ما مرَّ في المذهب الثاني، فصارت سُرِّيَّة على زنة فُعَّيلة، وهو مذهب الأخفش.

المطلب الرابع: الخلاف في الاسم الرباعي (جعفر)

اختلف القدماء في أصول ذوات الأربعة وذوات الخمسة من الاسماء فذهب إلى فرقتين في احتمال الحروف الأصلية المتكونة منها الاسم.

الأول: احتمال بناء جعفر على زنة فَعْلَلُ وينسب إلى البصرين إذ قال ابن الحاجب: "ما زاد على الثلاثة الأصول زيدت اللام في الزنة... قولك في جعفر فَعْلَلُ" (٤٧)، هو إن الاسم الرباعي خالي من الزيادة أي

مجرد[٤٨] يدل على إن تباع ابن الحاجب البصريون في احتمال أن الاسم الرباعي المجرد على بناء (فعلل) أي نقابل الحرف الأصلي الأول بالحرف الأول في الميزان والثاني بالثاني والثالث بالثالث أما الحرف الرابع فيكون عن طريق تكرار الحرف الثالث، إذ الفاء والعين واللام الأولى والثانية صوامت غير متماثلة

الثاني: احتمال أن أصل الكلمات العربية مكونة من ثلاثة أحرف فقط وما زيد عنها عدّ زائد ونسب إلى الكوفيين إذ أشار إليه ابن الحاجب بقوله: "وأما الكوفيون فإنهم يقصرون المجرد على الثلاثي، ويعدون ما جاوز الثلاثة زائدًا"[٤٩]، فإن كان على أربعة أحرف نحو جعفر، ففيه زيادة حرف واحد واختلفوا فذهب الكسائي إن الحرف الزائد هو ما كان قبل الآخر، وذهب الفراء إلى أنّ الحرف الزائد هو الحرف الأخير[٥٠]، وهذا الخلاف لا يؤخذ به، إذ سواء كان الحرف الأخير أم ما قبل الأخير زائد في جعفر ليس من حروف الزيادة، "لا يخلو الزائد في جعفر من أن يكون الراء أو الفاء، أو العين أو الجيم فإن كان الزائد هو الراء فيجب أن يكون وزنه فعلر؛ لأن الزائد بوزن لفظه، وإن كان الزائد الفاء فوجب أن يكون وزنه فعفل، وأن كان الزائد العين فوجب أن يكون وزنه فعّل، وإن كان الزائد الجيم وجب أن يكون وزنه جعفل"[٥١]، والخلاف هنا راجع إلى الاختلاف في الأحرف الأصلية والزائدة.

إذ حروف الزيادة تجمع في عبارة كما قال ابن الحاجب: "اليوم تنساه، أو سألتمونيها، أو السمان هويت"[٥٢]، وحروف الزيادة هذه يعبر عنها في الصيغة بلفظها أي حروف الزيادة تزداد في الصيغة أيضًا، لذا قال ابن الحاجب: "إذا كان في البنية زيادة غير الأصول عبر عنها في الزنة بلفظها، كقولك في ضارب: فاعل، جئت بالألف بلفظها، وفي مضروب: مفعول" [٥٣].

ومن المحدثين من يرى إن الاسم الرباعي من فاء وعين ولام أي على وزن فعلل[٥٤]، يلحظ من ذلك إن حرف الاسم جعفر حروف أصلية إذا ليس فيه من حروف الزيادة التي جمعت بالعبارات السابقة وإذا حكمنا بإصالة الحروف يؤدي ذلك إلى بناء مشهور من أبنية الأسماء الرباعية وهو بناء فعلل [٥٥]

المطلب الخامس: الاحتمال في تصغير الاسم الخماسي المجرد

افترض في تصغر الخماسي حذف حرف منه ليصبح أربعة أحرف؛ لأن الأصول الخماسية هو الحد الأعلى للأصول والعلة من الحذف كون ياء التصغير صارت في الصيغة كالأصلي لها معنى وليس يوجد في العربية اسم مكون من ستة أحرف كلها أصول[٥٦]، ويفهم من ذلك إن تصغير الاسم الخماسي فيه من الكراهة شيء عند العرب إذ فيه خلاف وعدّة احتمالات هي:

الأول: الاحتمال المشهور الذي يحذف الخامس منه ليصبح ذا أربعة لذا قال ابن الحاجب: "إن تصغير الخماسي مستكره، فإن صغر فالمشهور حذف الخامس، قال سيبويه: لأنه لا يزال في سهولة حتى يرتدع بالخامس، وإنما يحذف الذي ارتدع عنه، كقولك في سفرجل: سفيرج" [٥٧]، ولعل المسوغ القياس الشبه، وذلك لتشبه سيبوبه تصغير الخماسي بتصغير الرباعي، إذ يصغر سفرجل على سفيرج على زنة فعيعل، ويجوز لك تصغيره على سفيريج، أي الذي حذف منه هو آخر الاسم الخماسي؛ لأن التصغير يسلم حتى ينتهي إليه وبهذا كان التصغير على مثال ذا رابعة أحرف [٥٨]، ونلحظ من النص السابق في تصغير سفرجل على سفيريج إنه حصل تعويض مكان الحرف المحذوف بياء فصار على زنة فعيعيل وهذا التعويض جائز إذا جاز لك عدم التعويض؛ لأن الخذف لغرض التخفيف وبالتعويض يحصل لنقض لهذا الغرض [٥٩]، ويلحظ في باب التعويض صار الاسم على زنة (فعيعيل).

ويرى المحدثون إن هذا التعويض ناتج عن الكسرة السابقة في راء سفيرِج بتحويلها إلى ياء عن طريق اشباعها [٦٠].

الثاني: الاحتمال الأقل شهرة ونسب إلى بعض العرب هو يحذف الحرف الذي أشبه بحرف الزائد أي ما كان من جنس الزائد وقال ابن الحاجب: "وبعضهم يختار حذف ما أشبه الزائد وإن لم يكن آخرا فيقول في جحمرش: جحيرش؛ لأن الميم من حروف الزوائد في غيره" [٦١]، ويلحظ أن الميم حرف زائد في غير (جحمرش)؛ لأنه هنا حروفه كلها أصلية وتقول في تصغير فرزدق فريزد وفريزق؛ لأن الدال تشبه التاء والتاء من حروف الزيادة ولما كانت الدال أقرب إلى الحرف الأخير وشبيهة بالزائدة صارت بمنزلته [٦٢]، وجحمرش لا يجوز حذف الميم منه وإن كانت زائدة؛ لأنه لا ستنكر إن بعد الميم حرف ينتهي إليه التصغير[٦٣]، والعلة هنا هي علة الشبة والعلة في فرزدق لا يمكن اعتمادها في سفرجل إذ الجيم لورود في تصغيره سفيرج [٦٤].

الثالث: الاحتمال الضعيف ونسب إلى الأخفش هو أن يبقى الاسم الخماسي كما هو لا يحذف منه شيء قال ابن الحاجب: "وروي الأخفش سفيرجل من غير حذف وهو ضعيف" [٦٥].

ولم يكن ابن الحاجب أول من تكلم عن المسألة' إذ كان مسبوقًا، وهذا ما نجده فيما نقله سيبويه عن الخليل: "وإنما منعهم أن يقولوا: سفيرجل أنهم لو كسروه لم يقولوا: سفارجل... وقال الخليل: لو كنت محقراً هذه الأسماء لا أحذف منها شيئا كما قال بعض النحويين، لقلت: سفيرجل كما ترى، حتى يصير بزنة دنينير، فهذا أقرب وإن لم يكن من كلام العرب" [٦٦]، فالذي حدث هنا هو إضافية ياء التصغير ثالثة من غير حذف شيء من أصول الكلمة واختلف في حركة الحرف الذي قبل الأخير(الجيم) وإثبات حروفه الخمسة استكراه حذف حرف أصلي فاختلف في حركة الجيم فمنهم من ابقى الجيم مفتوحة ومنهم من سكنها قياسا للياء في دنينير وهذا ثابت في كلام العرب[٦٧]، وهذه الاحتمالات الثلاثة عن العرب.

أما ما جاء في تحقيق الدكتور غازي العتيبي لشرح شافية ابن الحاجب جعل تصغير الاسم الخماسي على ستة احتمالات وهي: [٦٨]

الأول: وجوب حذف الخامس منه مطلقا، وهو رأي المبرد .

الثاني: وجوب حذف الخامس إلا إن كان الرابع شبيها بالزائد لفظا كخدرنق، أو مخرجًا كفرزدق، فحينئذ يجوز حذف الرابع المشبه للزائد أو حذف الخامس، وحذف الأخير هو الأجود والأقيس وهو رأي سيبويه وأكثر النحويين. واشترط بعضهم لحذف الرابع ألا يكون الخامس شبيهًا بالزائد، فإن كان يشبهه كما في قذعمل تعين حذف الخامس.

الثالث: جواز حذف ما قبل الرابع إن كان الرابع شبيها بالزائد، ونسب للكوفيين والأخفش.

الرابع: جواز حذف الرابع مطلقاً، ونسب للكوفيين.

الخامس: جواز بقاء الخامس حكي عن الأخفش وبعض النحويين، وعزاه الشاطبي إلى الكوفيين، وضعفة المصنف.

السادس: وعزي لابن ولاد منع تكسيره، ولازم هذا المذهب منع تصغيره؛ لأن التكسير والتصغير من واد واحد.

الخاتمة:

- توصلت الباحثة إلى وجود احتمالين في النسب إلى (ابن)، الاحتمال الأول: هو إرجاع المحذوف من الكلمة، وإعادتها إلى أصلها المفترض، أما الاحتمال الآخر: فهو إجراء النسب على الكلمة بعد تركها كما هي مع إضافة ياء النسب إليها.
- ترى الباحثة أن الاسم الخماسي له ثلاث طرق للتصغير، لعدم ثبوت العلماء على رأي واحد يخص حرف التصغير، وذلك لاستثقالهم تصغير الاسم الخماسي غير أن الأخفش يفاجئنا برأي مفاده أن إمكانية إجراء التصغير للاسم الخماسي دون حذف حرف منه.
- إن علماء اللغة اختلفوا في اشتقاق (سُريَّة)
- يلحظ اختلاف المدرستين البصرة والكوفة في أصول الكلمات فأرجع البصريون الكلمات إلى ثلاثية ورباعية وخماسية، وما زاد عن ذلك فهو زائد، أما المدرسة الكوفية فعدت أن الالفاظ كلها أصولها ثلاثية وما زائد عن الثلاثي فهو زائد.

الهوامش:

(١) ينظر: شرح الشافية لمصنفها: ١٩٦/١، شذا العرف في فن الصرف: ٤١

(٢) ينظر: العين : ١/ ٤٩_ ٥٠

(٣) الكتاب : ٣/ ٣٢٢

(٤) نفسه: ٤/ ٢٢٩_ ٢٣٠

(٥) ينظر: شرح الشافية لمصنفها: ١/ ١٩٦

(٦) أصول اللغة العربية بين الثنائية والثلاثية: ٣٠

(٧) نفسه : ٣١

(٨) العين، الخليل: ٣/٢٤٠ (حمل) .

(٩) متن اللغة : ٢/١٦٧ (ح م ل)

(١٠) دلائل الإعجاز: ٢٨٦

(١١) معجم التعريفات: ١٤

(١٢) شرح الشافية لمصنفها: ١/ ٥١٥

(١٣) الشافية : ٣٧

(١٤) الصرف الوضح : ٢٩٢

(١٥) ينظر: الصرف الواضح : ٢٩٢

(١٦) شرح الشافية لمصنفها: ١/ ٥٣٧

(١٧) الشافية :٤١

(١٨) الكتاب : ٣/ ٣٦١

(١٩) شرح الشافية لمصنفها: ١/ ٥٣٧

(٢٠) ينظر: المقتضب: ٣/ ١٤٥، الأصول في النحو: ٣/ ٧٧

(٢١) شرح الشافية لمصنفها: ١/ ٥٤٠

(٢٢) الكتاب : ٣/ ٣٦١

(٢٣) شرح كتاب سيبويه : ٤/ ١١٤

(٢٤) ينظر: شرح الشافية لمصنفها: ١/ ٥٤٠ ، شرح شافية ابن الحاجب، الرضي: ٢/ ٦٧

(٢٥) ينظر: مسائل خلافية في النحو: ٥٧

(٢٦) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية : ١٦٥

(٢٧) ينظر: علم الصرف الصوتي : ٤٤٢

(٢٨) شرح الشافية لمصنفها: ١/ ٥٣٧ – ٥٣٨

(٢٩) ينظر: الكتاب : ٣/ ٣٦٩_ ٣٧٠

(٣٠) شرح الشافية لمصنفها: ١/ ٥٣٨

(٣١) الاصول في النحو: ٣/ ٨٠

(٣٢) ينظر: طرد الباب على وتيرة واحدة، د. محمد بن حماد القرشي(بحث) : ٧٥٧

(٣٣) شرح شافية ابن الحاجب، الرضي: ٢/ ٦٣

(٣٤) شذا العرف في فن الصرف: ٩٥

(٣٥) المنهج الصوتي للبنية العربية : ١٦٥

(٣٦) ينظر: علم الصرف الصوتي : ٤٤٦

(٣٧) شرح الشافية لمصنفها: ٢/ ٦٧١_ ٦٧٢

(٣٨) ينظر: الممتع الكبير في التصريف:١/ ٢٤٦

(٣٩) شرح الشافية لمصنفها: ٢/ ٦٧٢

(٤٠) سر صناعة الاعراب : ٧٥٦/٢

(٤١) ينظر: الأصول في النحو :٣/ ٣٤٢

(٤٢) ينظر: الأصول في النحو :٣/ ٣٤٢

(٤٣) شرح الشافية لمصنفها: ٢/ ٦٧٢

(٤٤) شرح شافية ابن الحاجب، ركن الدين: ١/ ١١٦

(٤٥) الاصول في النحو :٣ /٣٤٢ ، ينظر: سر صناعة الإعراب:٢ /٧٥٦، شرح الشافية لمصنفها: ٢/ ٦٧٢

(٤٦)شرح الشافية لمصنفها، الهامش: ٢/ ٦٧٢

(٤٧) شرح الشافية لمصنفها: ١/ ٤٠٠_ ٤٠١

(٤٨) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف، مسائلة ١١٧: ٦٣٥

(٤٩) شرح الشافية لمصنفها: ١/ ١٩٦

(٥٠) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف، مسائلة ١١٧: ٦٣٥

(٥١) ينظر: نفسه: ٦٣٥_٦٣٦

(٥٢) شرح الشافية لمصنفها: ٢/ ٦٥٥

(٥٣) نفسه: ١/ ٤٠١

(٥٤) ينظر: تصريف الاسماء والافعال، فخر الدين قباوه : ٦٤

(٥٥) ينظر: نفسه : ٣٣

(٥٦) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب : ١٦٣/ ١٦٤

(٥٧) شرح الشافية لمصنفها: ١/ ٤٨٩_٤٩٠

(٥٨) ينظر: الكتاب : ٣/ ٤٤٨

(٥٩) شرح المفصل : ٥/ ١٣٢

(٦٠) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية : ١٥٦

(٦١) شرح الشافية لمصنفها: ١/ ٤٩٠

([٦٢]) ينظر الكتاب : ٤/ ٤٤٨

([٦٣]) ينظر: نفسه : نفسها

([٦٤]) ينظر: نفسه : نفسها

([٦٥]) شرح الشافية لمصنفها: ١/ ٤٩١

([٦٦]) الكتاب : ٣/ ٤١٨

([٦٧]) ينظر: شرح الشافية، الرضي: ١/ ٢٠٥

([٦٨]) شرح الشافية لمصنفها، الهامش: ١/٤٩٠

المصادر والمراجع:

- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (ت ٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، طبع ونشر مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م.
- أصول اللغة العربية بين الثنائية والثلاثية، دكتور توفيق محمد شاهين، طبع دار التضامن للطباعة، ط١، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، أبو البركات بن الأنباريّ (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: دكتور جود مبروك محمد مبروك، راجعه الدكتور عبد رمضان عبد التواب، طبع مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ٢٠٠٢م.
- تصريف الأسماء والأفعال، دكتور فخر الدين قباوة، طبع المعارف، بيروت، ط٣، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.
- دلائل الإعجاز، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني النحوي (ت ٤٧١هـ أو٤٧٤هـ)، تحقيق محمود محمد شاكر، طبع مكتبة الخانجي، ط ٥، ٢٠٠٤م.
- سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: دكتور حسن الهنداوي، د ط، د ت.

❖ الشافية في علم التصريف، جمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر الدويني النحوي المعروف بابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، تحقيق: حسن أحمد عثمان ، المكتبة المكية، ط١، ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.

❖ شذا العرف في فن الصرف، أحمد بن محمد بن أحمد الحملاوي (ت١٣٥١هـ)، طبع القدس، ط٣، د ت.

❖ شرح الشافية لمصنفها ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، دراسة وتحقيق: دكتور غازي بن خلف العتيبي، نشر وطبع مكتبة الرشد، السعودية، الرياض، ط١، ١٤٤١هـ- ٢٠٢١م.

❖ شرح الشافية، رضي الدين محمد بن الحسن الاستربادي النحوي (ت ٦٨٦ هـ) مع شرح شواهده، للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب (ت ١٠٩٣هـ)، تحقيق: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محي الدين عبد الحميد، طبع دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م.

❖ شرح شافية ابن الحاجب، حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الأستراباذي، ركن الدين (ت ٧١٥هـ)، تحقيق: دكتور عبد المقصود محمد عبد المقصود، طبع مكتبة الثقافة الدينية، ط١، ١٤٢٥هـ _ ٢٠٠٤م.

❖ شرح المفصل جامع الفوائد، موفق الدين يعيش ابن علي بن يعيش النحوي (ت٦٤٣هـ)، طبع عالم الكتب، بيروت، مكتبة المتنبي، القاهرة، د ط، د ت.

❖ شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت ٣٦٨هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، طبع دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

❖ الصرف الواضح، دكتور عبد الجبار علوان النايلة، نشر وطبع مديرية دار الكتب، جامعة الموصل، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

❖ طرد الباب على وتيرة واحدة ومظانه في العربية (بحث)، د. محمد بن حماد القرشي، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة و اللغة العربية وآدابها، ج١٥، عدد٢٥، شوال ١٤٢٣هـ.

- علم الصرف الصوتي، دكتور عبد القادر عبد الجليل، عمان، د ط، ١٩٩٨م.
- العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن احمد الفراهيدي (ت١٧٥هـ)، تحقيق: دكتور مهدي المخزومي، دكتور إبراهيم السامرائي، سلسلة المعاجم والفهارس، د ط، دت.
- الكتاب كتاب سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(١٨٠هـ)، تحقيق: وشرح عبد السلام محمد هارون، طباعة مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٣، ١٤٠٨هـ –١٩٨٨م.
- اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت٦١٦هـ)، دكتور عبد الاله نبهان، طبع المستقبل بيروت، ط١، ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م.
- مسائل خلافية في النحو، أبو البقاء عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: محمد خير الحلواني، طبع دار الشرق، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م.
- معجم التعريفات، علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ)، تحقيق محمد صديق المشاوي، طبع دار الفضيلة، القاهرة، د ط، ٢٠٠٤م.
- معجم متن اللغة، أحمد رضا، دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٣٧٧هـ، ١٩٥٨م .
- المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، ط٣، ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م.
- الممتع الكبير في التصريف، ابن عصفور الاشبيلي (ت ٦٦٩هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة، طبع ونشر مكتبة لبنان ناشرون، ط١، ١٩٩٦م.
- المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، دكتور عبد الصبور شاهين، طبع مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م.